

Distr.: General  
30 June 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الستون

البند ٥٧ (ب) من القائمة الأولية\*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: إجراءات محددة  
تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير  
الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير  
الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات  
المالية والإئتمانية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

باسم حكومة جمهورية كازاخستان التي استضافت الاجتماع الرفيع المستوى المعني  
بدور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، المعقود في  
الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، أشرف بأن أحيل طيه تقرير الاجتماع الرفيع  
المستوى (المرفق الأول) والبيان المشترك الصادر في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ (المرفق الثاني).

وسأغدو ممتناً لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الدورة  
الستين للجمعية العامة في إطار البند ٥٧ (ب) من القائمة الأولية.

(توقيع) يرزان كازيخانوف

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

\*\* A/60/50 و Corr.1.

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

تقرير الاجتماع الرفيع المستوى المعني بدور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي

ألماتي، ٢٩-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥

## أولا - مقدمة

١ - عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٤٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عقد في ألماتي، كازاخستان في آب/أغسطس ٢٠٠٣ المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإغاثية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر.

٢ - واعتمد المؤتمر بالإجماع برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وإعلان ألماتي الوزاري. وفيما بعد، أقرت الجمعية العامة برنامج عمل ألماتي وإعلان ألماتي الوزاري في دورتها الثامنة والخمسين في قرارها ٢٠١/٥٨.

٣ - وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٤٥/٥٩ المعتمد في دورتها التاسعة والخمسين دور المنظمات الدولية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي تنفيذًا تامًا وفعالًا. وفي القرار نفسه، دعت الجمعية العامة المنظمات، بما فيها البنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى إدماج تنفيذ برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة. كما دعت الجمعية العامة هذه المنظمات إلى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بطريقة منسقة جيدًا في جهودها الرامية إلى إنشاء شبكات تتسم بالكفاءة للنقل العابر.

٤ - وعهد مؤتمر ألماتي إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بولاية تتمثل في كفاءة التنفيذ التام والفعال لبرنامج عمل ألماتي. وطلب إلى مكتب الممثل السامي في الفقرة ٥١ من برنامج عمل ألماتي، أن يقوم بوجه خاص بجملة أمور منها، "أن يواصل تعاونه وتنسيقه مع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص المؤسسات التي تمارس أنشطة تنفيذية ميدانية في البلدان النامية

غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي“. كما أكدت الجمعية العامة هذه الولاية من جديد في قرارها ٢٤٥/٥٩.

٥ - وعقد مكتب الممثل السامي من أجل تشجيع إقامة شراكات دولية من أجل تنفيذ برنامج عمل ألماتي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن دور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، في ألماتي، كازاخستان في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وقد عقد الاجتماع الرفيع المستوى من جزئين. وخصص الجزء الأول، الذي عقد يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، لـ ”دور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي“. وخصص الجزء الثاني، الذي عقد يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ لمناقشة خبراء بشأن ”مؤشرات قياس التقدم المحرز في إنشاء شبكات النقل العابر“.

٦ - وحضر الجلسة الافتتاحية للاجتماع معالي السيد قاسم جومرت ك. توكايف وزير خارجية كازاخستان، ومعالي السيد سوسافات لينغسافات، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، وسعادة السيد روبن راميريز ليزانو، نائب وزير الخارجية الذي مثل معالي السيدة كاوليز وزيرة خارجية باراغواي، ومنسق مجموعة البلدان النامية غير الساحلية المعني بمسائل التجارة، ومعالي السيد نغمانوف، وزير النقل بكازاخستان. وتولى رئاسة الاجتماع السيد أنور ك. شودري وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر موجز المناقشات في الفرع أدناه).

٧ - وعلى هامش الاجتماع الرفيع المستوى وفي تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة كازاخستان، أعلن الممثل السامي تقرير مشروع الألفية للأمم المتحدة المعنون ”الاستثمار في التنمية: خطة عملية لبلوغ الغايات الإنمائية للألفية“. وقد شارك البروفيسور جيفري ساكس المستشار الخاص للأمين العام المعني بالغابات الإنمائية للألفية عن طريق الفيديو من نيويورك فقدم عرضاً موضوعياً بشأن أثر العقبات الجغرافية التي تصادفها البلدان النامية غير الساحلية في سياق الجهود التي تبذلها لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

## ثانياً - جلسة الافتتاح

٨ - ذكر معالي السيد قاسم جومرت ك. توكايف، وزير خارجية كازاخستان، أن اعتماد برنامج عمل ألماتي من جانب مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري المعني بالتعاون في مجال النقل العابر المعقود في ألماتي في آب/أغسطس ٢٠٠٣، يعكس توافق الآراء التي توصل إليه

المجتمع الدولي بشأن ضرورة اتخاذ إجراءات محددة لحل المشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

٩ - ولاحظ مع الارتياح أن عملية تنفيذ برنامج عمل ألماتي قد شهدت بداية طيبة، بالرغم من انقضاء وقت قصير نسبياً على اعتماد الجمعية العامة لقرارها ٢٠١/٥٨ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الذي أقرت فيه نتائج مؤتمر ألماتي. وأعرب عن اعتقاده بأن اعتماد خارطة طريق لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، التي أعدها مكتب وكيل الأمين العام السيد أنور شودري، أصبح بمثابة خطوة هامة في هذه العملية. وهو يرى أن خارطة الطريق تعتبر وثيقة محددة وعملية تتضمن تحديداً لأهداف واضحة من أجل تحقيق نتائج ملموسة في عملية التنفيذ الفعال والمنسق لبرنامج عمل ألماتي.

١٠ - وأكد أن تنسيق الإجراءات التي يتخذها جميع المشاركين في عملية ألماتي من أجل النجاح في تبسيط نطاق الاتفاقات والمبادرات الدولية القائمة في مجال النقل مع أحكام برنامج عمل ألماتي ينبغي أن يصبح جانباً هاماً آخر من جوانب التعاون. ويشمل ذلك اتفاقات مثل اتفاق شنغهاي بشأن شبكة الطرق الآسيوية، وممرات النقل بين أوروبا - القفقاس - آسيا والاتفاقيات المتعددة الأطراف بين الشمال والجنوب التي أبرمتها اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وغيرها.

١١ - وأضاف أن كازاخستان بوصفها طرفاً في الترتيبات الإقليمية الرئيسية، تعتقد بأن إنشاء حيز اقتصادي وتجاري وجمركي ينبغي أن يمثل عنصراً رئيسياً في الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية للتغلب على ما لموقعها الجغرافي من آثار سلبية. ولا يزال بلده يعتقد بأن التعاون الإقليمي، بدءاً من التعاون بين بلدان الجنوب، وفتح الحدود، والتحرر من حواجز التعريفات والجمارك، يشكل عنصراً رئيسياً في جعل هذه الاقتصادات أكثر قدرة على التنافس.

١٢ - ولفت الانتباه إلى منطقة آسيا الوسطى، التي تتألف من خمسة بلدان غير ساحلية. ونظراً للموقع الجغرافي الذي تنفرد به آسيا الوسطى، فإنه يمكن أن تكون مسرحاً لاختبار توصيات برنامج عمل ألماتي التي تتصل بوضع إطار عالمي جديد للتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان النقل العابر النامية وشركائها في التنمية. وتطرق لاقتراح كازاخستان المتعلق بإنشاء اتحاد لدول آسيا الوسطى. وأشار إلى أنه ينبغي تعزيز هذا التعاون من خلال أمور منها تنفيذ برنامج عمل ألماتي والمبادرات القائمة على الصعيد دون الإقليمي، مثل برنامج الأمم المتحدة الخاص باقتصادات آسيا الوسطى، ومشروع طريق الحرير وغيرها.

١٣ - وأشار سعادة السيد سومسافات لينغسافات نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بصفته رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، في بيانه إلى الإنجازات العامة التي تم تحقيقها في متابعة تنفيذ برنامج عمل المائي. وقد اتسمت خارطة الطريق التي أعدها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واعتمدها الاجتماع المشترك بين الوكالات في شباط/فبراير ٢٠٠٤، بأهمية بالغة لتنفيذ برنامج عمل المائي. وقد اعتبرت مجموعتنا ذلك بمثابة الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح. وتؤيد المجموعة بوجه خاص بقوة فكرة وضع برنامج موحد ومنسق للتعاون التقني لمساعدة أقل البلدان نمواً. وأعرب عن أمله في أن يكون هذا الاجتماع حدثاً هاماً لتنفيذ هذا الاقتراح البعيد المدى الوارد في خارطة الطريق. وأشاد بمكتب الممثل السامي للأمم المتحدة، وبمركز التنسيق العالمي لتنفيذ برنامج عمل المائي، لاتخاذهما المبادرة والقيام بدور رائد في هذا الصدد.

١٤ - وذكر أنه كان هناك إنجاز رائع آخر للبلدان النامية غير الساحلية يتمثل في مشاركتها الفعالة في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في سان باولو في عام ٢٠٠٤، الذي تولت باراغواي تنسيقه بالتعاون الوثيق مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رئيسة المجموعة. وقد اعترفت النتائج الختامية للمؤتمر، توافق آراء سان باولو بجملة أمور منها، أن البلدان النامية غير الساحلية ذات اقتصادات صغيرة وهشة. وقد أدى هذا إلى تمهيد السبيل أمام المجموعة للمضي قدماً نحو اعتراف منظمة التجارة العالمية بالبلدان النامية غير الساحلية في نهاية المطاف بموجب برنامج العمل المتعلق بالاقتصادات الصغيرة.

١٥ - وأشار إلى أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال منذ المائي تتلقى التعاون والمساعدة بصورة متزايدة من الجهات المانحة ومن شركاء التنمية في مجال وضع وتحسين هياكلها الأساسية للنقل العابر. وفي هذا الصدد، كان توقيع الاتفاق الدولي بشأن شبكة الطرق الرئيسية الآسيوية في شنغهاي، في آب/أغسطس ٢٠٠٤، الذي جرى برعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ محل ترحيب. وسيؤدي هذا الصك الذي ينبغي أن يكون بمثابة مرآة بالنسبة للمناطق الأخرى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٦ - وأكد أن الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لقياس كل تقدم ملموس والمنافع المستمدة من عملية التنفيذ تتسم بأهمية حاسمة. بيد أن هناك حاجة إلى استكمالها ببذل جهود على الصعيدين الدولي والوطني. وستمس الحاجة في نهاية المطاف إلى شراكة تعاونية وشاملة للجميع لكفالة التنفيذ التام والفعال لبرنامج عمل المائي. وينبغي أن

ينطبق ذلك على جميع المشاريع والمبادرات القابلة للتنفيذ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي التي ستعتمد في هذا الاجتماع.

١٧ - ونظرا لواقع أن البلدان النامية غير الساحلية الستة عشر مصنفة في عداد أقل البلدان نموا التي يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمعظمها عن ١٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، فإن جهودها الرامية إلى تنفيذ الالتزامات الدولية، ولا سيما برنامج عمل الماتي والأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن تحظى بمزيد من الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي. وجدد في هذا الصدد مناشدته لمجتمع المانحين ولجميع الشركاء في التنمية التبرع بسخاء للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة لتيسير الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية لتابعة تنفيذ برنامج عمل الماتي على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٥٩.

١٨ - وحث مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة للدول النامية غير الساحلية على مواصلة تعبئة وتنسيق الدعم الدولي والقيام بجهود الدعوة والرصد من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الماتي وفقا لولايته التي أناطتها به الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك فقد عهد لمكتب الممثل السامي للأمم المتحدة للدول غير الساحلية بولاية هامة تتمثل في تعزيز تعاونه وتنسيقه مع المنظمات الدولية، ولا سيما المنظمات التي تضطلع بأنشطة تنفيذية ميدانية.

١٩ - وفي البيان الذي أدلى به سعادة السيد روبن راميريز ليزانو، نائب وزير العلاقات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي لباراغواي ومنسق البلدان النامية غير الساحلية بشأن مسائل التجارة والتنمية، قدم إحاطة عن الإجراءات التي اتخذتها باراغواي بصفتها منسق البلدان النامية غير الساحلية بشأن التجارة والتنمية. وتم الاضطلاع بمجموعة متنوعة من الأنشطة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية. وقدمت المجموعة الدعم للبلدان في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ونظرا لأن عشرة بلدان من أصل البلدان النامية غير الساحلية وعددها ٣١ بلدا تجري مفاوضات من أجل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ومع مراعاة الضرورات والصعوبات المتصلة بهذه العملية، فإن الوفد البيروفي في جنيف أدلى ببيانات في كل اجتماع من اجتماعات الفريق العامل التي عقدت من أجل مناقشة المفاوضات التي تتعلق بانضمام كل بلد من البلدان النامية غير الساحلية. كما قدم الوفد المشورة التقنية إلى العديد من الوفود بالاستناد إلى خبرته في هذه المسائل. كما تم الاتفاق على إنشاء لجنة خاصة من أجل تحديد التدابير التي يمكن اتخاذها للتسهيل بمفاوضات الانضمام ولجعلها تتم بأقل كلفة ممكنة.

٢٠ - وفيما يتعلق ببرنامج عمل منظمة التجارة العالمية المعني بالاقتصادات الصغيرة، ذكر أنه تم الاعتراف بالبلدان النامية غير الساحلية أيضا كإحدى فئات الاقتصادات الصغيرة والمهشة على النحو الوارد في توافق آراء سان باولو. ولهذا السبب، فإن الوفد البيروفي قد شجع بقوة على النهوض بهذا العمل بغية وضع برنامج عمل. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، قام وفده بالاشتراك مع الوفدين المنغولي والبوليفي، بتقديم اقتراح محدد أمام اللجنة يتعلق بالتجارة والتنمية ينص بوجه خاص على تشجيع وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية بالإضافة إلى الخدمات إلى السوق الحرة، لما فيه مصلحة الاقتصادات الصغيرة وتقديم التعاون التقني وغير ذلك من آليات التيسير بغية تحقيق إدماج هذه الاقتصادات في النظام التجاري الدولي على نحو أفضل.

٢١ - وأضاف أن الاتفاق الإطاري المتعلق بجولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية تضمن تيسير التجارة في مفاوضات التجارة التي ستتناول المسائل الواردة في المواد الخامسة والثامنة والعاشر من اتفاق الغات لعام ١٩٩٤. ومن بين هذه المواد، من المهم بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، تحسين المادة الخامسة، لأنها تشير إلى مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لاقتصاداتها، ألا وهي النقل العابر. وإذا ما تم تحسين أحكامها لمراعاة احتياجات ومصالح البلدان النامية غير الساحلية، فسيكون لدى البلدان النامية غير الساحلية صك قانوني قيم للغاية من شأنه أن يضمن لمنتجاتها الوصول بواسطة النقل السريع. ونظرا للمنافع التي يمكن أن تنجم عن هذا النجاح بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، فإن حكومة باراغواي لن تدخر جهدا لتولي القيام بهذه الالتزامات لما فيه مصلحة الجميع. ولهذا السبب فقد عرضت استضافة مؤتمر وزراء التجارة من البلدان النامية غير الساحلية الذي سيعقد في أسانسيون يومي ٩ و ١٠ آب/أغسطس، لمناقشة تقدم المفاوضات في جولة الدوحة للتنمية وتزويد مفاوضاتنا بالمبادئ التوجيهية التي يحتاجون إليها لاختتام الأعمال التحضيرية لمؤتمر هونغ كونغ الوزاري بنجاح. وعلاوة على ذلك، ذكر أن باراغواي، ستقوم خلال توليها الرئاسة الحالية للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ستسعى إلى تعزيز المبادرات المتخذة على الصعيد دون الإقليمي التي من شأنها أن تتيح للمنطقة التقدم في تحسين شبكة النقل العابر لديها.

٢٢ - وفي سياق قيام معالي السيد كازمراد نغمونوف، وزير النقل والاتصالات لكازاخستان، بإبلاغ رسالة من رئيس وزراء كازاخستان، ذكر أن برنامج عمل ألماتي قد أصبح مساهمة قيمة لتطوير شبكات النقل العابر في جميع أنحاء العالم وتيسير تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية في إتاحة الظروف لها على قدم المساواة للاشتراك في التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية.

٢٣ - وأعرب عن تقديره لمكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، للدور الرائد الذي يضطلع به في تنفيذ برنامج عمل ألماني. وأشار إلى أن توحيد الجهود أمر لا غنى عنه نظراً لأن تطوير شبكات النقل العابر مهمة معقدة ومتعددة الوجوه لا يمكن الاضطلاع بها إلا من خلال التعاون على جميع المستويات. وأبرز العمل الهادف المتعلق بتقليل ما للموقع الجغرافي غير المواتي للبلدان النامية غير الساحلية من آثار سلبية إلى أقل حد ممكن، وإزالة الحواجز أمام شبكة طرق النقل العابر الدولية.

٢٤ - وأضاف أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل لكفالة تشكيل شبكات فعالة للنقل، وتيسير عملية الانضمام إلى الاتفاقيات والاتفاقات الدولية الأساسية في هذا الميدان. ولذلك، فإن إجراء حوار مشترك والسعي المشترك للتوصل إلى حلول للمشاكل القائمة يتسم بأهمية بالغة. ولا يمكن لشبكات النقل العابر أن تساهم في تعزيز تنمية البلدان وزيادة رفاه شعوبها، إلا من خلال الجهود المتضافرة.

٢٥ - وفي البيان الاستهلالي الذي أدلى به السيد أنور ك. شودري، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، أشاد بحكومة كازاخستان لما أبدته من التزام وسخاء في كفالة مواصلة عملية ألماني. وذكر أن مؤتمر ألماني يعتبر بالفعل حدثاً بارزاً في السعي إلى تشكيل شراكة عالمية للتصدي بطريقة مركزة وشاملة لتهميش البلدان النامية غير الساحلية من نظام التجارة الدولي، الذي ينبثق من افتقارها إلى امتداد أراضيها إلى البحر وبعدها عن الأسواق العالمية.

٢٦ - وذكر أن التعاون على الأصعدة الثنائي والإقليمي ودون الإقليمي قد برز إلى المقدمة باعتباره أبرز الوسائل الحاسمة لتنفيذ برنامج عمل ألماني، وأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، وخاصة المنظمات التي تشترك في الأنشطة التنفيذية الميدانية هي من أصحاب المصلحة المهمين في هذا الصدد. وقد دعت الجمعية العامة للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، إلى إدماج تنفيذ برنامج عمل ألماني في برنامج عملها ذات الصلة.

٢٧ - وأكد السعي المشترك الذي اضطلعت به هذه المنظمات. وتضمنت خارطة الطريق، التي تم إقرارها في الاجتماع المشترك بين الوكالات الذي عقد في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٤ في نيويورك، تحديداً للمجالات التي تحتاج إلى اتخاذ إجراء فوري. وتشمل هذه المجالات تحديد "الحلقات المفقودة" الرئيسية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وإنشاء مشاريع ذات أولوية على الصعيد دون الإقليمي لتطوير الهياكل الأساسية وتيسير التجارة، وإنشاء مجالس

وطنية لتيسير التجارة؛ وتقديم المساعدة التقنية على نحو يتسم بالاتساق والتنسيق، وتعبئة الموارد وتعزيز الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل العابر والنقل. وتم الاعتراف في خارطة الطريق، بضرورة تعزيز التنسيق والاتساق. وأشار في نفس السياق، إلى القرار ٢٤٥/٥٩، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى هذه المنظمات تقديم المساعدة التقنية على نحو منسق ومتناسك إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية.

٢٨ - وأكد أن الاجتماع الرفيع المستوى أتاح فرصة فريدة للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لإجراء حوار جدي يهدف إلى تعزيز إجراءاتها المنسقة والمتناسكة الرامية إلى تيسير الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية من أجل إنشاء شبكات فعالة للنقل العابر. كما أن من شأن هذا الحوار تعزيز الشراكات القائمة بين هذه المنظمات. وأكد الأهمية الموضوعية للعروض التي قدمها الخبراء وكبار المسؤولين الذين حضروا هذا الاجتماع، والذين يمثل عملهم اليومي في معالجة الهياكل الأساسية للنقل العابر على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتيسير التجارة. وأبرز الممثل السامي أن وضع مؤشرات يتسم بأهمية بالغة لرصد التقدم المحرز في إنشاء شبكات فعالة للنقل العابر. وينبغي أن تكون هذه المؤشرات قليلة في عددها وبسيطة في تطبيقها. وأكد في هذا الصدد، أن منهجية الوقت والتكاليف التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة يمكن أن تكون بمثابة نقطة بداية جيدة لمشاوراتها.

٢٩ - وذكر أن عام ٢٠٠٥ يعتبر عاما حاسما بالنسبة للأمم المتحدة نظرا لقيامها بالإعداد لقمة أيلول/سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار في هذا الصدد إلى تقرير مشروع الأهداف الإنمائية للألفية الذي ورد فيه أن الاستراتيجيات التي تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن تركز على التوصيات الواردة في خارطة الطريق من أجل تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

### ثالثا - الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي

٣٠ - تم تقديم عروض من جانب المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التالية:

١' البنك الدولي: "تنفيذ برنامج عمل ألماتي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية"؛

٢' منظمة الجمارك العالمية: "منظمة الجمارك العالمية وتيسير التجارة"؛

- ٣' مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد): "تيسير التجارة والنقل العابر: التطورات الراهنة في الأونكتاد"؛
- ٤' منظمة التجارة العالمية: "تيسير التجارة الذي تضطلع به منظمة التجارة العالمية"؛
- ٥' منظمة الطيران المدني الدولية: "أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة الطيران المدني الدولية"؛
- ٦' الاتحاد الدولي للنقل على الطرق: "النقل الدولي البري: إنشاء شبكة مأمونة وفعالة للنقل العابر"؛
- ٧' اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة: "الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة لدعم برنامج عمل ألماتي"؛
- ٨' مصرف التنمية الآسيوي: "برنامج عمل ألماتي: دور مصرف التنمية الآسيوي"؛
- ٩' اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة: "مساهمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تنفيذ برنامج عمل ألماتي"؛
- ١٠' اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: "الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تنفيذ برنامج عمل ألماتي"؛
- ١١' مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية: "عرض للاقتراح المقدم من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن وضع برنامج منسق للتعاون التقني"؛
- ١٢' كازاخستان: "الأنشطة التي تضطلع بها كازاخستان من أجل تنفيذ برنامج عمل ألماتي في كازاخستان وآسيا الوسطى"؛
- ١٣' برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "برنامج طريق الحرير"؛
- ١٤' السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي: "تيسير النقل العابر على الصعيد الإقليمي"؛

- ١٥' جماعة شرق أفريقيا: "الأنشطة التي تضطلع بها جماعة شرق أفريقيا من أجل تنفيذ برنامج عمل ألماتي"؛
- ١٦' الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية: "الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي"؛
- ١٧' المنظمة البحرية لغرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى: "الدور الذي تضطلع به المنظمة البحرية لغرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى لتنفيذ برنامج عمل ألماتي"؛
- ١٨' أمانة اتفاق الممر الشمالي للتعاون في مجال النقل العابر: "إحاطة إعلامية عن برامج وأنشطة الممر الشمالي"؛
- ١٩' السوق المشتركة للجنوب: "الاستراتيجية الخاصة بإنشاء شبكة فعالة للنقل العابر في المنطقة دون الإقليمية"؛
- ٢٠' ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا: "معالجة برنامج عمل ألماتي: دور برنامج ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا الذي يضطلع به المؤتمر الحكومي الدولي وبرنامج الاتحاد الأوروبي لممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا"؛
- ٢١' جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية: "تنفيذ اتفاقات النقل العابر في جنوب شرق آسيا"؛
- ٢٢' المصرف الإسلامي للتنمية: "الدعم الذي يقدمه المصرف الإسلامي للتنمية لبرنامج عمل ألماتي".

#### رابعا - مؤشرات قياس التقدم المحرز في إنشاء شبكات فعالة للنقل العابر

- ٣١ - قدم المشتركون في المناقشة العامة التالية أسماءهم عروضا بشأن مؤشرات قياس التقدم المحرز في إنشاء شبكات فعالة للنقل العابر:
- ١' السيد باري كابل، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة: "قياس التقدم المحرز في إنشاء شبكات فعالة للنقل العابر"؛
- ٢' السيد دوغلاس كرويكشارك، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة: "تيسير التجارة ومشروع الاستثمار"؛

- ٣' السيد جان أكري، الاتحاد الدولي للنقل على الطرق: "أوقات عبور الحدود، ودوريات الحراسة والقوافل اللازمة لعمليات النقل الدولي البري"؛
- ٤' السيد مراد بيك ماغامبيتوف، رئيس معهد بحوث النقل والاتصال، كازاخستان: "تقديم الدعم التقني إلى برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا في مجال النقل"؛
- ٥' السيد سيمون كيري، البنك الدولي: "التقدم المحرز في مجال التعاون الدولي لتيسير التجارة والنقل في آسيا الوسطى".

### خامسا - الجلسة الختامية

- ٣٢ - اعتمد الاجتماع بلاغا (انظر المرفق الثاني).
- ٣٣ - وأشار السيد شودري في ملاحظاته الختامية إلى أن الاجتماع كان فريدا من نوعه، إذ أنه جمع بين كبار المسؤولين من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية للتشاور حول وضع الاستراتيجيات اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وكانت المنظمات الممثلة في الاجتماع متنوعة في ولاياتها ونطاق أنشطتها، إلا أنها كانت متحدة حول الهدف المشترك الذي يتمثل في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في الجهود التي تبذلها لإنشاء شبكات فعالة للنقل العابر.
- ٣٤ - وذكر أن مكتبه سيواصل عند الطلب مشاوراته مع الوكالات المشاركة بشأن البرنامج المقترح لتنسيق التعاون التقني. وأضاف أنه سينقل نتائج الاجتماع إلى مؤتمر الوزراء الأفارقة للنقل والهياكل الأساسية الذي سيتحدث أمامه في أديس أبابا في الأسبوع القادم. وتعتبر المسائل التي أثرت في ألماتي وثيقة الصلة بالاجتماع الأفريقي، ولا سيما بالاجتماع الذي يتعلق بمؤشرات قياس التقدم المحرز.
- ٣٥ - وأردف أن البلاغ الذي اعتمده الاجتماع سيرسل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقراره رسميا. وأعلن كذلك أن تقرير الاجتماع والمشاريع والعروض المقترحة المحددة ستجمع في منشور يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة كجزء من الجهود المبذولة لإنشاء شراكات عالمية من أجل التنمية والتنفيذ الفعال لأولويات برنامج عمل ألماتي.
- ٣٦ - وأعرب باسم جميع المشاركين عن عميق امتنانه للبلد المضيف لما أبداه من كرم الضيافة وللترتيبات الممتازة التي اتخذها والتي أتاحت استضافة الاجتماع واختتامه بنجاح.

## المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

البيان المشترك الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بدور المنظمات  
الدولية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، في ٣١ آذار/  
مارس ٢٠٠٥

نحن، ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وقد اجتمعنا في ألماتي في  
الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ لحضور الاجتماع الرفيع المستوى المعني "بدور  
المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي"، نؤكد ما يلي:

١ - إن برنامج عمل ألماتي الذي يعالج الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية  
في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان  
المرور العابر النامية يشكل الخطة المتفق عليها دولياً لتلبية الاحتياجات الخاصة التي تنفرد بها  
البلدان النامية غير الساحلية عن طريق إقامة نظم فعالة للنقل العابر في البلدان النامية غير  
الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

٢ - ونحن نكرر تأكيد التزامنا بدعم التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي. وتحقيقاً  
لهذا الهدف، نشدد على أهمية اتخاذ خطوات ملموسة وفقاً لخريطة الطريق الرامية إلى تنفيذ  
برنامج عمل ألماتي التي تمت مساندها في الاجتماع المشترك بين الوكالات المعقود في نيويورك  
في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤. ونلاحظ، في هذا السياق، أن تقرير الأمم المتحدة للمشاريع  
الإئتمانية للألفية أكد على أن الاستراتيجيات القائمة على تحقيق الأهداف الإئتمانية للألفية والتي  
تعالج الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن تستند إلى التوصيات  
الواردة في خريطة الطريق الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

٣ - ونحن نعترف بأهمية تنفيذ طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة الوارد في قرارها  
٢٤٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الذي يقضي بإدراج برنامج عمل ألماتي  
في برامج عمل منظماتنا.

٤ - ونكرر تأكيد التزامنا بمواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية  
وبلدان المرور العابر النامية في جهودها المبذولة من أجل إقامة نظم فعالة في مجال النقل العابر.  
وفي هذا الصدد، نوافق على مواصلة أعمالنا الرامية إلى تعزيز التنسيق بين برامجنا المتعلقة  
بتقديم المساعدة التقنية في مجال النقل العابر من أجل توسيع نطاق المنافع التي تجنيها البلدان  
النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية إلى أقصى حد. والمطلوب من مكتب ممثل  
الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية  
الصغيرة النامية أن يواصل إجراء مشاورات بشأن أفضل الطرق الممكنة للمساعدة في هذه  
الجهود التنسيقية، وبشأن اقتراحه المتعلق بوضع برنامج متنسق للتعاون التقني.

٥ - ونحن نعتز بأهمية تطوير البنية التحتية للنقل، لا سيما استكمال "الحلقات المفقودة"، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تيسير نقل البضائع والأشخاص في ممرات النقل العابر. ونؤكد، في هذا الصدد، على أهمية وضع مجموعة من المعايير للتمويل تأخذ في الاعتبار الفوائد الناجمة عن المشروع بالنسبة للتخفيف من حدة الفقر بدلا من مراعاة الاعتبارات التجارية دون غيرها. ويمكن أن توضع في هذا الشأن مدونة لقواعد السلوك تقدم الإرشاد والتوجيه للدول الأعضاء وللشركاء في التنمية عند تقييمهم لاقتراحات المشاريع.

٦ - ونشدد على أهمية تحديد مؤشرات عامة لرصد التقدم المحرز في مجال إقامة نظم فعالة للنقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. ونبغى، في هذا الصدد، مواصلة تطوير ومواءمة المبادرات الجارية في مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك مبادرات اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منهجية نسبة الوقت إلى التكلفة التي وضعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من أجل تصميم مؤشرات مقبولة عموما لقياس التقدم المحرز في إقامة نظم فعالة في مجال النقل العابر ورصد تنفيذ برنامج عمل الماتي.

٧ - ونعرب عن تقديرنا للمبادرة التي اتخذها مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى. ونشدد على ضرورة تنظيم هذا الاجتماع سنويا لاستعراض التقدم المحرز، واستخلاص الدروس، وتقاسم خبرات المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

٨ - ونحيط علما مع التقدير بالبيانات التي ألقاها كل من السيد سومسافات لينغسافاد نائب رئيس وزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بصفته رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، والسيد روبين راميريز نائب وزير العلاقات الخارجية لباراغواي الذي مثل السيدة ليلي راشد وزير خارجية باراغواي بصفته منسقة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية المعنية بقضايا التجارة والتنمية. كما نوجه الشكر إلى السيد قاسم جومرت توكايف، وزير خارجية كازاخستان والسيد كازمورات ناغمانوف وزير النقل والاتصال على البيانين اللذين أدليا بهما بصفتهما ممثلين للحكومة المضيفة.

٩ - ونثني على الجهود المتواصلة المبذولة من جانب حكومة كازاخستان لتعزيز تنفيذ برنامج عمل الماتي، ونعرب عن شكرنا الجزيل لجمهورية كازاخستان، حكومة وشعبا، لكرم ضيافتهما ودعمهما لإنجاح عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى.